

كفاءة استثمار الموارد البشرية في مدارس وزارة التربية والتعليم الأردنية"

د / علي حوريمة / أنور خصاونة

• الملخص:

سعت الدراسة إلى معرفة وتحليل كفاءة استثمار الموارد البشرية في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الأردنية، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع المعلمين والإداريين والمستخدمين العاملين في المدارس الثانوية والأساسية التابعة لوزارة التربية والتعليم في الأردن للعام الدراسي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، حيث بلغ عدد المعلمين (٦٥٣٠) معلماً، وعدد الإداريين (٨٦٦٦) إدارياً، وعدد المستخدمين (٦٨٨٩) مستخدماً. واستخدم في هذه الدراسة الأسلوب المسحي التحليلي من خلال الرجوع إلى الوثائق والمصادر المتوفرة في الوزارة، والتي تحدد نصاب المعلم الأسبوعي النظري والعملي، وعدد المعلمين الأصليين، وعدد المعلمين على حساب التعليم الإضافي، وعدد الحصص (أو الساعات التدريسية) التي يدرسها المعلمون وفق تخصصاتهم، وإجمالي عدد الحصص التي يدرسونها. وعدد الشعب، وعدد الطلبة، وعدد الإداريين، وعدد المستخدمين. وأجابت الدراسة عن السؤال الرئيس: ما كفاءة استثمار الموارد البشرية في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الأردنية؟ وعن الأسئلة الفرعية المنبثقة عنه وهي: ما نصاب المعلم الفعلي من الحصص (الساعات التدريسية)؟، ما درجة تدريس المعلم لتخصصه؟، ما معدل عدد الطلبة لكل معلم؟، ما معدل عدد الطلبة لكل شعبة؟، ما معدل عدد الطلبة لكل إداري؟، ما معدل عدد الطلبة لكل مستخدم؟. وبعد التعامل مع البيانات التي جمعت من خلال معالجتها وفق أسئلة الدراسة، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها:

- بلغ مؤشر كفاءة استثمار الموارد البشرية في مدارس مرحلة التعليم الأساسي (٥٢٪).
- بلغ مؤشر كفاءة استثمار الموارد البشرية في مدارس مرحلة التعليم الثانوي الأكاديمي (٧٤٪).
- بلغ مؤشر كفاءة استثمار الموارد البشرية في مدارس مرحلة التعليم الثانوي المهني العملي والنظري (٨٣٪) لكل منهما.
- بلغت درجة تدريس معلم المرحلة الأساسية لتخصصه (٧٦٪).
- بلغت درجة تدريس معلم المرحلة الثانوية الأكاديمية لتخصصه (٩٠٪).
- بلغت درجة تدريس معلم المرحلة الثانوية المهنية لتخصصه (٤٦٪).
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في مرحلة التعليم الأساسي (١٨) طالب.
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في مرحلة التعليم الثانوي الأكاديمي (١٨) طالب.
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في مرحلة التعليم الثانوي المهني (٨) طالب.
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل شعبة في مرحلة التعليم الأساسي (٣٠) طالب.
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل شعبة في مرحلة التعليم الثانوي أكاديمي (٢٦) طالب.
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل شعبة في مرحلة التعليم الثانوي مهني (٢١) طالب.
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل إداري في مرحلة التعليم الأساسي (١٤٨) طالب.
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل إداري في مرحلة التعليم الثانوي أكاديمي (٤١) طالب.
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل إداري في مرحلة التعليم الثانوي مهني (٢٠) طالب.
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل مستخدم في مرحلة التعليم الأساسي (١٨٧) طالب.
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل مستخدم في مرحلة التعليم الثانوي أكاديمي (٥٢) طالب.
- بلغ معدل عدد الطلبة لكل مستخدم في مرحلة التعليم الثانوي مهني (٢٤) طالب.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة قدم الباحثان التوصيات الآتية: إعادة النظر في تعيينات المعلمين على حساب التعليم الإضافي والاكتفاء بالتعيين حسب الحاجات الفعلية للتخصصات الملحة، الاعتماد على الأبنية المدرسية المركزية خصوصاً في المناطق الريفية التي تكون مدارسها مبعثرة وصغيرة الحجم، الأخذ بتنفيذ موازنة البرامج والأداء

بدلاً من موازنة البنود، استصدار التشريعات للطلب من أصحاب المشاريع الإسكانية تخصيص قطع أراضي في المشاريع الإسكانية التي ينفذونها للأبنية المدرسية، إجراء دراسة تقييمية لأسس التشكيلات المدرسية، إجراء المزيد من الدراسات حول كفاءة استثمار المدخلات التعليمية والتربوية الأخرى.

• مقدمة :

تُعنى التربية في جوهرها وعلى خير صورها بتنشئة الإنسان وتمكينه من تنمية قدراته على التعلم، وتطوير شخصيته بكافة جوانبها، والإسهام في نشاط مجتمعه وتحقيق تقدمه. ويعد الإنسان أساس كل تنمية وصانع كل حضارة، إذ أن أهميته كعنصر من عناصر التنمية تنبع من أنه المحرك الأساسي لمدخلات التنمية، وهو غاية من أهم غاياتها. من هنا تأتي أهمية إعداد الإنسان بأن تتجه التربية بأهدافها وخطتها ومناهجها نحوه، فمن خلاله يتم التأثير في الأجيال المتعاقبة وتكوينها وفق أهداف المجتمع وتطلعاته، وبما أن التربية تعتبر أداة لتطوير الحاضر وتكوين المستقبل، فإن مسؤوليتها لم تعد تقتصر على الاستجابة للحاجات المتعددة للتنمية الشاملة فحسب، وإنما أصبحت حافزا من الحوافز الهامة التي تثير فعاليات المجتمع الفكرية والاجتماعية والاقتصادية باتجاه تحسين واقع التنمية وربطها بحاجات المستقبل والتطلع إليه.

والإنسان المؤهل جيداً يزيد من القدرة التنافسية فيما بين الدول، وهو مصدر التخطيط واتخاذ القرار، كما أنه مصدر العمل المنتج الذي يقلل التكلفة ويضمن الجودة والتميز ويقود إلى الإبداع والابتكار. وبالتالي فالإنسان يمثل رأس مال وطني لا بد من التعرف على أهمية قيمته في الاستثمار، ومحاولة تقديرها كماً كما هو الحال في رأس المال المادي. من هنا تأتي أهمية التعليم كمدخل رئيس في عملية تكوين رأس المال البشري وبنائه، وكونه أصبح من أبرز مظاهر التقدم في المجتمع، ومن أكثرها تأثيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص، فقد وعت الدول النامية أهميته، فأولته عناية خاصة، وتوسعت فيه، وعملت على تطويره، وسعت إلى تسخيرها في عمليات التنمية المتنوعة، وقد أصبح أداة للنهوض بالمجتمعات، ومعياراً يقاس في ضوءه تقدم الدول وتطورها .

وكون التعليم في الأردن يشهد اليوم نهضة مباركة ونشطة، تجسدت في تزايد مؤسسات التعليم العامة والخاصة بشكل ملفت للانتباه، وباتت تشكل حالة خاصة للدراسة، يمكن الاستفادة منها في التعرف على كفاءة الاستثمار في مدخلات المدارس والكليات والجامعات ومخرجاتها، والتعرف على حجم النفقات التي تنفق على التعليم. وبالتالي كان لا بد من الوقوف على بعض المؤشرات التي تفيد في تحديد مدى كفاءة استثمار بعض المدخلات التربوية في مدارس وزارة التربية والتعليم الأردنية.

التعليم والاقتصاد:

حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من المتخصصين البارزين في الاقتصاد أمثال آدم سميث Adam Smith، وريكاردو Ricardo، ومالثوس Malthus، والفرد مارشال Alfred Marshall، وكارل ماركس K. Marx

وغيرهم، إذ أكد هؤلاء على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية التعليمية وعلى ضرورة إسهامها في النمو الاقتصادي، فالقدرة الفردية تنمو من خلال التعليم والتدريب، وهذا يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية (الرشدان، ٢٠٠١).

أما حديثاً، فقد برز هذا التوجه بعد الخطاب الذي ألقاه ثيودور شولتز T.Schultz في الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام ١٩٦٠ م، دافع فيه عن فكرة الاستثمار في رأس المال البشري، باعتباره استثماراً مهماً "يجب أن ينظر إليه كاستثمار في رأس المال المادي. هذا التوجه ترجم فيما بعد إلى مدخل من مداخل علمي الاقتصاد والتعليم عرف باسم اقتصاديات التعليم Economics of Education (Hough, 1994). وقد أيد كل من دينسون Denison وساكروبولوس Psacharopoulos هذا الاتجاه من خلال بحوثهم الميدانية لقياس إسهام التربية في النمو الاقتصادي لمجتمعات متعددة (السعود، ١٩٩٩).

وبعد ذلك توالى الأبحاث والدراسات والمؤلفات حول هذا الموضوع، مؤكدة أهمية التعليم وخلصت إلى نتائج كثيرة من أهمها:

- ١ أن التعليم عبارة عن استثمار في رأس المال البشري.
- ٢ أن الاستثمار في رأس المال البشري هو الأهم للعملية الإنتاجية إذ يفوق في الأهمية الاستثمار في رأس المال المادي.
- ٣ أن لهذا الاستثمار عائداً "فردياً" على مستوى الفرد وعائداً "اجتماعياً" على مستوى المجتمع.
- ٤ أن للتعليم والتدريب دوراً في عملية النمو الاقتصادي، حيث تصل نسبة مساهمتهما في معدلات النمو إلى الثلث أحياناً.
- ٥ أن العائد على الاستثمار في التعليم وإسهامه في النمو الاقتصادي أعلى في الدول النامية منه في الدول المتقدمة.
- ٦ أن الدول المتقدمة والمتفوقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً هي ذاتها الدول المتقدمة والمتفوقة في مجال التعليم والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا (بدر، ١٩٩٤).

وعلم اقتصاديات التعليم علم حديث يهتم بدراسة جميع النفقات التي تنفق على الطالب خلال فترة التعليم، والمنفعة المتوقعة منه خلال فترة الحياة الفعالة، وبالتالي فهو يسعى إلى ترشيد الإنفاق وتوجيهه ضمن قنوات ومسارات من أجل الحصول على أفضل وأكبر منفعة ممكنة. وهو علم يهتم ببناء القوى البشرية وتنمية قدراتها ورفع كفاءة أدائها وإنتاجها، ويهتم كذلك بعوامل التطور الجغرافي والسكاني في المجتمع، وبسياسة توظيف وتشغيل الخريجين، ويهتم أيضاً "بالبحوث العلمية ومدى نجاحها في تحقيق أهداف التقدم والتنمية، وبعوامل هجرة العلماء والباحثين للخارج، كما يهتم بتحليل الكلفة الجارية والرأسمالية للأنشطة المختلفة والمنفعة الناتجة منها ويقدم البدائل المختلفة ويحدد مواطن الإسراف والقصور بكل العمليات السابقة (شريف، ١٩٨٩).

التعليم كميدان للاستثمار:

ظل رجال الاقتصاد زمناً طويلاً، يغفلون التعليم كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية، وكعامل فاعل في الأنشطة الاقتصادية، ولعل ذلك كان راجعاً إلى صعوبة قياس العائد الاقتصادي منه بنفس الدقة التي يقاس فيها العائد من المشاريع التجارية والصناعية، إلا أن هذا الموضوع بدأ يحتل مكاناً له شأن في الدراسات الاقتصادية والدراسات التربوية على حد سواء، وازدادت العناية به نتيجة التخطيط السليم، من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية (عبد، ١٩٨٧).

ويعتبر العقد السادس من القرن الماضي بداية ظهور علم اقتصاديات التعليم، وتبلور مفهوم رأس المال البشري، وخاصة بعد المحاضرة التي ألقاها شولتز (Schultz) بعنوان "الاستثمار في رأس المال البشري" والتي أكد فيها القيمة الاقتصادية للتعليم، وبعد ذلك قام بالعديد من الدراسات لمعرفة تأثير المستويات التعليمية على ربحية الاستثمار في التعليم، وقد توصل إلى أن هناك فروقاً ملحوظة ومدهشة بين دخل الفئات المتعلمة والفئات غير المتعلمة، وأن الربحية في هذا المجال تزداد بزيادة سنوات الدراسة (مزعل، ١٩٨٥).

وبعد ذلك أجريت العديد من الدراسات بهدف تقدير دور التعليم والتدريب في النمو الاقتصادي، حيث قام إدوارد دينسون (Denison) بتحليل أثر التوسع العلمي على النمو، واستخدم إحصاءات في الولايات المتحدة كنموذج لتحليل بياناته، واستند في تحليله إلى افتراض أساسي هو أن ٦٠٪ من فروق الدخل بين أفراد المجتمع، تعود إلى الفروق في مستواهم التعليمي، فلاحظ أن زيادة المستوى التعليمي لدى الأفراد أدت إلى زيادة إمكانياتهم ورفع مستوياتهم في الإنتاج، وزيادة في مستوى دخولهم وأرباحهم (نجار، ١٩٨٨).

وقد أشار أبو حسين في دراسة قام بها البنك الدولي عن إسهام التربية في التنمية، إلى أن إسهامها يكون من خلال:

أ) إعطاء الأفراد أساساً من المعلومات والسلوك والقيم والمهارات، التي تزودهم بالطاقة اللازمة للتعليم والاستجابة لمجالات ومتطلبات العمل الجديدة.

ب) أن التربية تعتبر وسيلة لدعم البرامج المصممة لسد الاحتياجات الأولية الهامة، كالتغذية والسكن اللائمة.

ج) أن التربية تعتبر المحرك الرئيس في دفع عجلة التطور والتقدم بشكل عام، وذلك عن طريق تدريب العمالة الماهرة، وتيسير تقدم المعرفة، ومساعدة الأفراد على التكيف مع ثقافتهم، وإيجاد دور فعال لهم في المجتمع. (أبو حسين، ٢٠٠٣)

وفي دراسة سليمان الخرابشة (١٩٩٦) خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٤، والتي خلصت إلى أن الزيادة في الإنفاق على التعليم له آثار إيجابية قوية على الدخل القومي في الأردن، حيث أن زيادة الإنفاق على التعليم بمقدار ١٠٪، تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار ٢٨.٩٪، وأن زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة

١٪: يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) بمقدار ٠.٤٪، ويزيد دخل الفرد بمقدار ١.٣٢٪ (الخرابشة، ١٩٩٦).

استثمار الموارد البشرية:

لا يكفي أن تقوم المؤسسات والدول بحصر الموارد البشرية وتنميتها وتأهيلها بالتعليم والتدريب، ولكن لا بد من الاستفادة المثلى من هذه الطاقات لمصلحة الفرد والمجتمع، وهذا يتطلب النظر إلى عدة نواح مثل:

أ) الاستخدام الكامل: أي محاولة التخلص من البطالة بأشكالها الصريحة والمضمرة، الهيكلية والمؤقتة، وبطالة رأس المال البشري على وجه الخصوص. ومن أشكال الاستخدام الناقص لرأس المال البشري هذا تغيير الاختصاص أو عدم ملاءمته للعمل والذي قد يؤدي إلى هجرة الكفاءات أو ما يمكن تسميته بنزيف العقول. ويتطلب الاستخدام الكامل أيضاً ملاءمة مخرجات منظومة التعليم بالكم والنوع والمستوى والمحتوى، لحاجات سوق العمل المتغيرة باستمرار مع التسارع العلمي والتقني المعاصر.

ب) توزيع الكفاءات: ويتم هذا التوزيع مهنيًا بين القطاعات ومراكز العمل المهنية أو بين المناطق الجغرافية، وذلك من أجل تسهيل الحركة بين أقسام المؤسسة الواحدة بخاصة وما بين القطاعات في سوق العمل بعامه وإحداث شيء من التلاؤم بين العرض والطلب، وإلى عدم وجود فائض هنا وعجز هناك، والذي قد يشير إلى وجود شكل من أشكال نقص الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.

ج) التحفيز وبيئة العمل: انطلاقاً من أن العنصر البشري ثروة قومية من جهة، وكيان حر مبدع من جهة مكملة، فإن استثماره ينبغي أن يترافق مع توفير بيئة العمل (الحياة) التي تكفل له التحفيز على إعطاء أفضل ما لديه، وتجاوز ما يدور في نفسه في كثير من الأحيان. وجانب التحفيز قد يكون مادي صرف، وقد يكون معنوي يرتبط بإحساس الإنسان بقيمته وجدوى إسهامه ومشاركته في صياغة وتنفيذ مشاريع حضارية لأتمته. (وديع والصانع، ٢٠٠٤)

• أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها وضعت تصوراً واضحاً لحجم مشكلة الدراسة وما يترتب على عدم الاهتمام بها من إهدار للجهود والطاقات البشرية والمادية، وما لها من انعكاسات على مجمل الإنفاق العام. كما أنها وضعت أمام صانعي القرار في وزارة التربية والتعليم نسب ومعدلات الطلبة لكل معلم وإداري، نصاب كل معلم حسب التخصص والمواد الأخرى التي يدرسها على مستوى المحافظات والألوية والمدرسة في الحضر والريف. كذلك تعتبر هذه الدراسة حسب علم الباحثان . الدراسة الأولى التي بحثت هذا الموضوع من الميدان مباشرة.

• أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع كفاءة استثمار الموارد البشرية في مدارس وزارة التربية والتعليم في الأردن، وذلك من خلال التعرف على نصاب المعلم الأسبوعي الفعلي من الحصص (أوالساعات) التدريسية حسب

التخصص والمواد التي يدرسها، كما سعت الدراسة إلى التعرف إلى درجة تدريس المعلم لتخصصه، ومعدلات كل من (الطالب/ معلم)، (الطالب/ إداري)، (الطالب/ شعبة)، (طالب/ مستخدم).

• مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الآتي: ما واقع استثمار الموارد البشرية في مدارس وزارة التربية والتعليم في الأردن؟، وتم الإجابة عن هذا السؤال من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- أ) ما نصاب المعلم الفعلي الأسبوعي من الحصص (الساعات) التدريسية حسب التخصص والمواد التي يدرسها؟
- ب) ما درجة تدريس المعلم لتخصصه؟
- ج) ما معدل عدد الطلبة لكل معلم؟
- د) ما معدل عدد الطلبة لكل شعبة؟
- هـ) ما معدل عدد الطلبة لكل إداري؟
- و) ما معدل عدد الطلبة لكل مستخدم؟

• التعريفات الإجرائية:

- اشتملت الدراسة على عدد من المتغيرات، تم تعريفها إجرائياً كما يلي:
- أ) الكفاءة: هي القدرة على تحقيق الأهداف المحددة بأقل وقت وجهد وكلفة.
 - ب) مؤشر الكفاءة: هو تعبير على شكل نسبة مئوية لمعدل نصاب المعلم الأسبوعي الفعلي لمرحلة تعليمية معينة إلى نصابه الأسبوعي المنصوص عليه في أسس التشكيلات المدرسية.
 - ج) الاستثمار هو مدى الإفادة من الطاقات البشرية القائمة على شؤون العملية التعليمية التعليمية من إداريين ومعلمين ومستخدمين.
 - د) الموارد البشرية: ويقصد بها الإداريون والمعلمون والمستخدمون في وزارة التربية والتعليم.
 - هـ) المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم: هي المدارس الحكومية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم في مرحلتي التعليم الأساسي (الصفوف من ٤ - ١٠)، والتعليم الثانوي (أكاديمي، ومهني).

• حدود الدراسة :

- أ) ستقتصر هذه الدراسة على المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم في الأردن خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .
- ب) سيتم الاقتصار على المعلمين والإداريين والمستخدمين من الموارد البشرية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي في مدارس وزارة التربية والتعليم في الأردن.
- ج) استثنيت الصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي واقتصرت على الصفوف من (٤ - ١٠)، وذلك لأن هذه الصفوف يقوم بتدريسها معلم واحد يطلق عليه معلم صف.

• **منهجية الدراسة وإجراءاتها:**

- أ) مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع المعلمين والإداريين والمستخدمين العاملين في المدارس الأساسية التابعة لوزارة التربية والتعليم في الأردن للصفوف (٤ - ١٠).
- ب) منهجية الدراسة: استخدم في هذه الدراسة الأسلوب المسحي التحليلي من خلال الرجوع إلى الوثائق والمصادر المتوفرة في الوزارة، والتي تحدد نصاب المعلم الأسبوعي النظري والعملي، وعدد المعلمين الأصليين، وعدد المعلمين على حساب التعليم الإضافي، وعدد الحصص (أو الساعات التدريسية) التي يدرسها المعلمون وفق تخصصاتهم، وإجمالي عدد الحصص التي يدرسونها. وعدد الشعب، وعدد الطلبة، وعدد الإداريين، وعدد المستخدمين.
- ج) أدوات الدراسة: تم الاعتماد على بعض الوثائق والسجلات الرسمية الموجودة في وزارة التربية والتعليم.
- د) إجراءات الدراسة: تم مخاطبة الجهات التي سيتم جمع البيانات والمعلومات من خلالها وهي: إدارة التخطيط التربوي، وإدارة الامتحانات والاختبارات، وإدارة التعليم المهني، بهدف تزويد الباحثين بالبيانات والمعلومات اللازمة. بعد ذلك تم إدخال البيانات في الحاسوب ومعالجتها إحصائياً وفق ما تتطلبه أسئلة الدراسة.

• **نتائج الدراسة:**

عرضت نتائج الدراسة، مرتبة حسب تسلسل أسئلتها والمتعلقة بنصاب المعلم الأسبوعي الفعلي من الحصص (الساعات) التدريسية، وبدرجة تدريس المعلم لتخصصه، وبمعدل عدد الطلبة لكل معلم، وبمعدل عدد الطلبة لكل شعبة، وبمعدل عدد الطلبة لكل إداري، وبمعدل عدد الطلبة لكل مستخدم، وقد جاءت على النحو الآتي:

• **أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:**

ما نصاب المعلم الفعلي الأسبوعي من الحصص (الساعات) التدريسية حسب التخصص والمواد التي يدرسها؟

تم حصر البيانات المتعلقة بأعداد المعلمين الأصليين وأعداد المعلمين على حساب التعليم الإضافي، وعدد الحصص التي يدرسونها والموافقة لتخصصاتهم، وعدد الحصص غير الموافقة لتخصصاتهم، حسب المرحلة التعليمية (مرحلة التعليم الأساسي للصفوف (٤-١٠)). ومرحلة التعليم الثانوي متفرعة إلى ثانوي أكاديمي وثانوي مهني). وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (١):

من خلال الجدول (١) يلاحظ أن :

أ) النصاب الفعلي للمعلم الأصلي والبدليل في مرحلة التعليم الأساسي للصفوف (٤ - ١٠) بلغ (١٢) حصة تدريسية في الأسبوع، وحيث أن نصاب معلم المرحلة الأساسية هو (٢٢ - ٢٤) حصة، وبالتالي فإن مؤشر كفاءة استثمار الموارد البشرية في مدارس مرحلة التعليم الأساسي للصفوف (٤ - ١٠) بلغ (٥٢٪).

جدول (١): النصاب الفعلي للمعلم حسب المرحلة للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤

المرحلة	معلم أصيل	معلم إضافي	مجموع المعلمين		حصص إجمالي		النصاب الفعلي للمعلم الأصلي	النصاب الفعلي للمعلم الإضافي
			معلم أصيل	معلم إضافي	معلم إضافي	معلم أصيل		
أساسي الصفوف ١٠ - ٤	٣٢٥٣٣	٣٦٩٥	٣٦٢٨٨	٣٩٢٣٧٨	٤٨٥٤٩	٤٤٠٩٢٧	١٢	١٢
ثانوي أكاديمي	٦٥٥٨	٣٢٦	٦٨٨٤	٩٢٧٤٥	٥٧٤٤	٩٨٤٨٩	١٤	١٤
ثانوي مهني	٣١١٨	٣٠٠	٣٤١٨	٢٨٨٢٥	٢٣١٤	٣١١٣٩	٩	٩
مهني عملي			١٧٩١			١٧٧٤٩	١٠	

١٢ النصاب الفعلي للمعلم الأصلي والبديل في مرحلة التعليم الثانوي الأكاديمي بلغ (١٤) ساعة تدريسية في الأسبوع، وبالتالي فإن مؤشر كفاءة استثمار الموارد البشرية في مدارس مرحلة التعليم الثانوي الأكاديمي بلغ (٧٤٪)، على اعتبار أن معدل نصاب معلم المرحلة الثانوية الأكاديمية هو (١٨ - ٢٠) ساعة تدريسية أسبوعياً.

١٣ النصاب الفعلي للمعلم في مرحلة التعليم الثانوي المهني (نظري) بلغ (٩) ساعات تدريسية في الأسبوع، وللمعلم في مرحلة التعليم الثانوي المهني (عملي) بلغ (١٠) ساعات تدريسية في الأسبوع، وحيث أن معدل نصاب المعلم في التعليم المهني (١٢) ساعة، فإن مؤشر كفاءة استثمار الموارد البشرية في مدارس مرحلة التعليم الثانوي المهني العملي والنظري بلغ (٧٧٪)، (٧٥٪) على الترتيب.

• ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما درجة تدريس المعلم لتخصصه؟

تم حصر عدد الحصص التي يُدرّسها المعلمون والموافقة لتخصصاتهم، وعدد الحصص غير الموافقة لتخصصاتهم، حسب المرحلة التعليمية (مرحلة التعليم الأساسي للصفوف ١٠-٤). ومرحلة التعليم الثانوي متفرعة إلى ثانوي أكاديمي وثانوي مهني). وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (٢):

جدول (٢): درجة تدريس المعلم لتخصصه حسب المرحلة التعليمية للعام الدراسي

٢٠٠٤/٢٠٠٣

مرحلة التعليم الأساسي الصفوف ١٠ - ٤	حصص الموافقة للتخصص		مجموع الموافقة لتخصصه	حصص إجمالي		مجموع حصص إجمالي	درجة تدريس المعلم الأصلي والمعلم الإضافي لتخصصه	درجة تدريس المعلم الأصلي لتخصصه
	معلم أصيل	معلم إضافي		معلم أصيل	معلم إضافي			
٣٠١٠٣٧	٣٢٢٣٥	٣٣٣٣٧٢	٣٩٢٣٧٨	٤٨٥٤٩	٤٤٠٩٢٧	٠,٧٦	٠,٧٧	
٣٦٤٤٣	٢٠٧٧	٣٨٥٢٠	٤٠٦٧٨	٢٥٦١	٤٣٢٣٩	٠,٨٩	٠,٩٠	
١٣٣٦٩	٩٣٧	١٤٣٠٦	٢٨٨٢٥	٢٣١٤	٣١١٣٩	٠,٤٦	٠,٤٦	

- من خلال الجدول يلاحظ أن:
- ٦٨ درجة تدريس المعلم الأصلي لتخصصه في مرحلة التعليم الأساسي بلغت (٧٧٪).
- ٦٨ درجة تدريس معلم المرحلة الأساسية (معلم أصيل + معلم إضافي) لتخصصه بلغت (٧٦٪).
- ٨٩ درجة تدريس معلم المرحلة الثانوية الأكاديمية (معلم أصيل + معلم إضافي) بلغت (٨٩٪).
- ٩٠ درجة تدريس معلم المرحلة الثانوية الأكاديمية الأصلي بلغت (٩٠٪).
- ٤٦ درجة تدريس معلم المرحلة الثانوية المهنية (معلم أصيل + معلم إضافي) بلغت (٤٦٪).
- ٤٦ درجة تدريس معلم المرحلة الثانوية المهنية الأصلي بلغت (٤٦٪).

• ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ما معدل عدد الطلبة لكل معلم ؟

تم حصر عدد المعلمين الأصليين وعدد المعلمين على حساب التعليم الإضافي حسب المرحلة التعليمية، وعدد الطلبة حسب المرحلة التعليمية. وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (٣):

جدول (٣): معدل عدد الطلبة لكل معلم في مدارس وزارة التربية والتعليم حسب المرحلة للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤

معدل عدد الطلبة لكل معلم (أصيل+إضافي)	معدل عدد معلم أصيل	المجموع	معلم إضافي	معلم أصيل	عدد الطلبة	مرحلة التعليم
١٨	٢٠	٣٦٢٢٨	٣٦٩٥	٣٢٥٣٣	٦٣٨٠٩٨	الأساسي الصفوف ٤- ١٠
١٨	١٨	٦٨٨٤	٣٢٦	٦٥٥٨	١٢١١٤٥	الثانوي أكاديمي
٨	٩	٣٤١٨	٣٠٠	٣١١٨	٢٧٢٤٨	الثانوي مهني

من خلال الجدول يلاحظ أن:

- ٢٠ معدل عدد الطلبة لكل معلم أصيل في مرحلة التعليم الأساسي بلغ (٢٠) طالب.
- ١٨ معدل عدد الطلبة لكل معلم (أصيل + إضافي) في مرحلة التعليم الأساسي بلغ (١٨) طالب.
- ١٨ معدل عدد الطلبة لكل معلم أصيل في مرحلة التعليم الثانوي الأكاديمي بلغ (١٨) طالب.
- ١٨ معدل عدد الطلبة لكل معلم (أصيل+ إضافي) في مرحلة التعليم الثانوي الأكاديمي بلغ (١٨) طالب.
- ٩ معدل عدد الطلبة لكل معلم أصيل في مرحلة التعليم الثانوي المهني بلغ (٩) طالب.
- ٨ معدل عدد الطلبة لكل معلم (أصيل + إضافي) في مرحلة التعليم الثانوي المهني بلغ (٨) طالب.

• رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

ما معدل عدد الطلبة لكل شعبة ؟

تم حصر أعداد الطلبة وأعداد الشعب في مرحلة التعليم الأساسي للصفوف (٤-١٠)، وأعداد الطلبة وأعداد الشعب في مرحلة التعليم الثانوي (أكاديمي، مهني). خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م. وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (٤):

جدول (٤): معدل عدد الطلبة لكل شعبة في مدارس وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م

معدل عدد الطلبة لكل شعبة	عدد الشعب	عدد الطلبة	مرحلة التعليم
٣٠	٢١١٢٨	٦٣٨٠٩٨	الأساسي الصفوف ٤- ١٠
٢٦	٤٦٢٠	١٢١١٤٥	الثانوي أكاديمي
٢١	١٢٨١	٢٧٢٤٨	الثانوي مهني

من خلال الجدول يلاحظ أن:

- أ) معدل عدد الطلبة لكل شعبة في مرحلة التعليم الأساسي بلغ (٣٠) طالباً.
- ب) معدل عدد الطلبة لكل شعبة في مرحلة التعليم الثانوي أكاديمي بلغ (٢٦) طالباً.
- ج) معدل عدد الطلبة لكل شعبة في مرحلة التعليم الثانوي مهني بلغ (٢١) طالباً.

• خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس :

ما معدل عدد الطلبة لكل إداري ؟

تم حصر أعداد الطلبة وأعداد الإداريين في مرحلة التعليم الأساسي وأعداد الطلبة وأعداد الإداريين في مرحلة التعليم الثانوي (ثانوي أكاديمي وثنانوي مهني). خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م. وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (٥):

جدول (٥): معدل عدد الطلبة لكل إداري في مدارس وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م

معدل عدد الطلبة لكل إداري	عدد الإداريين	عدد الطلبة	مرحلة التعليم
١٤٨	٤٣١٦	٦٣٨٠٩٨	الأساسي الصفوف ٤- ١٠
٤١	٢٩٦٤	١٢١١٤٥	الثانوي أكاديمي
٢٠	١٣٨٦	٢٧٢٤٨	الثانوي مهني

من خلال الجدول يلاحظ أن:

- أ) معدل عدد الطلبة لكل إداري في مرحلة التعليم الأساسي بلغ (١٤٨) طالباً.

الموارد البشرية لهذه المرحلة قد بلغ (٧٤٪)، مع أن أسس التشكيلات في وزارة التربية والتعليم قد حددت نصاب المعلم في هذه المرحلة بين (٢٠-١٨) ساعة تدريسية أسبوعياً.

ودلت نتائج الدراسة أيضاً أن نصاب المعلم الفعلي لمرحلة التعليم الثانوي مهني (عملي) قد بلغ (١٠) ساعات تدريسية، أي أن مؤشر كفاءة استثمار الموارد البشرية لهذه المرحلة قد بلغ (٧٧٪)، مع أن أسس التشكيلات في وزارة التربية والتعليم قد حددت نصاب المعلم العملي في هذه المرحلة بين (١٢-١٤) ساعة تدريسية أسبوعياً.

وأظهرت النتائج أن درجة تدريس معلم مرحلة التعليم الأساسي، الصفوف (٤-١٠) قد بلغت (٧٦٪)، وبلغت لمعلم المرحلة الثانوية أكاديمي (٩٠٪) ولمعلم الثانوي مهني (٤٦٪).

ودلت النتائج أن معدل عدد الطلبة لكل معلم لمرحلة التعليم الأساسي، الصفوف (٤-١٠) قد بلغت (٢٠)، ومرحلة التعلم الثانوي أكاديمي قد بلغت (١٨) ومرحلة التعليم الثانوي مهني قد بلغت (٩).

وفي هذا الصدد يمكن القول أن السبب وراء هذه النتائج يعود إلى مركزية إعداد التشكيلات المدرسية ووضع أسسها، وإتباع أسلوب موازنة البنود في عملية إعداد الموازنة، ووجود المدارس ذات الغرف صغيرة الحجم خصوصاً في المناطق قليلة السكان، والاعتماد على الأبنية المستأجرة في المناطق المأهولة بالسكان وذلك لعدم توفر الأراضي لإقامة الأبنية المدرسية عليها، ولعدم تخطيط المدن والكثافة السكانية الكبيرة خصوصاً في المدن الكبرى، إذ تُقدر نسبة سكان عمان والزرقاء وإربد كمدن رئيسة ب(٨٠٪) من سكان المملكة.

• التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ١) الاعتماد على الأبنية المدرسية المركزية خصوصاً في المناطق الممتدة والريفية .
- ٢) تنفيذ موازنة البرامج والأداء بدلاً من موازنة البنود .
- ٣) استصدار التشريعات للطلب من أصحاب المشاريع الإسكانية تخصيص قطع أراضي في مشاريعهم للأبنية المدرسية .
- ٤) إجراء دراسة تقييمية لأسس التشكيلات المدرسية .
- ٥) إجراء المزيد من الدراسات حول كفاءة استثمار المدخلات التعليمية والتربوية .
- ٦) ضرورة تقيد مديري المدارس في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بتطبيق التعليمات المتعلقة بأنصبة المعلمين .
- ٧) التأكيد على مديري المدارس في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بضرورة توزيع المقررات الدراسية على المعلمين في ضوء تخصصاتهم .

• المراجع:

١. أبو حسين، أسعد صبحي (٢٠٠٣)، دراسة الاستثمار التربوي للتعليم الثانوي في الأردن رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
 ٢. بدر، ماجد (١٩٩٤). التعليم العالي في الأردن بين المسؤولية الحكومية والقطاع الخاص، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الوسط المعاصر.
 ٣. الخرايشة، سليمان حمدان (١٩٩٦). الاستثمار في رأس المال البشري: التعليم والتدريب في الأردن (١٩٧٣ - ١٩٩٤) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
 ٤. الرشدان، عبد الله زاهي (٢٠٠١). في اقتصاديات التعليم، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
 ٥. السعود، راتب (١٩٩٩). دراسة تحليلية في نظرية رأس المال البشري، ورقة بحث منشورة قدمت في المؤتمر العلمي السنوي السابع لكلية التربية في جامعة حلوان، (٢٦- ٢٧ مايو ١٩٩٩، ص ص ٦٠٧ - ٦٢٨)، القاهرة .
 ٦. شريف، سهير محمد صادق (١٩٨٩). دراسة تقويمية لسياسة البعثات في مصر من ١٩٧٣ حتى الآن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة .
 ٧. عبده، عيد خلف (١٩٨٧). تنوع التعليم الثانوي حسب حاجات التنمية في القطر العربي السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق.
 ٨. مزعل، جمال أسعد (١٩٨٥). الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، مطابع جامعة الموصل، الموصل، العراق.
 ٩. نجار، منير احمد (١٩٩٨). التعليم بين التكلفة والمردود الاقتصادي، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد ١١، حلب ، سوريا .
 ١٠. وديع، محمد عدنان؛ الصانع، ناصر جاسم (٢٠٠٤). التعليم وسوق العمل في الأقطار العربية، ط٢، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
11. Hough, J.R. (1994). Educational Cost- Benefit Analysis, Education Economics, Vol. 2 Issue2, (EBSCO, A 9707160475).
